



تضامن

منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية
مارس 2015

تضامن

المشرف العام: ا. نوري عبد الرزاق

تحرير: إيمان عبد المقصود

نشرة شهرية القاهرة (منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية)
مارس 2015

المراسلات : الرقم البريدي 61-11559 مكتب بريد
الملك الصالح
الهواتف: 23622946-23636081(202)
الفاكس: 23637361 (202)
89 شارع عبد العزيز آل سعود – المنيل – القاهرة
البريد الإلكتروني:
aapso@idsc.net.eg
aapso@tedata.net.eg
الموقع على الانترنت: www.aapsorg.org

نشاطات المنظمة

وهناك ظواهر مقلقة ظهرت في الآونة الأخيرة مثل إشراك العديد من النساء في الجماعات الإرهابية، وهي ظاهرة عكسية تواجه أقسام كبيرة من النساء في أجزاء مختلفة من العالم. في مثل هذه المناسبة، فإن منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية تطالب الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص بالالتزام بمبدأ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كحق أساسي من حقوق الإنسان. إن تمكين النساء والفتيات تمثل أثمن الموارد الطبيعية غير المستغلة للبشرية.

*** **

الجمهورية التونسية

رئاسة الجمهورية

د. حلمي الحديدي

رئيس منظمة تضامن الشعوب

الأفريقية الآسيوية

القاهرة - جمهورية مصر العربية

تلقيت ببالغ الأمتنان تهانيكم اللطيفة بمناسبة نجاح الاستحقاقات الانتخابية في تونس وانتخابي رئيساً للجمهورية.

وإذ أتوجه إليكم بجزيل الشكر لما تضمنه

بيانكم من عبارات الإشادة بالأجواء

الديمقراطية التي سادت الانتخابات في

تونس، فإنني أؤكد لكم دعمنا لنشاط

وأهداف المنظمة، متمنياً لكم التوفيق

والنجاح في جهودكم الرامية لتعزيز العمل

الأفريقي الآسيوي المشترك.

الباجي قايد السبسي

رئيس الجمهورية التونسية

منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية

أصدرت البيان التالي بمناسبة اليوم

العالمي للمرأة:

إن اليوم العالمي للمرأة هو بمثابة فرصة للتفكير في التقدم الذي أحرزته المرأة، والدعوة إلى التغيير والاحتفال بالأعمال الشجاعة التي حققتها المرأة العادية، حيث إنها لعبت دوراً غير عادياً في تاريخ البلدان ومجتمعاتهم.

لقد حددت الأمم المتحدة هذا العام بمناسبة اليوم العالمي للمرأة موضوع " تمكين المرأة - تمكين الإنسانية " لتوضح للعالم كيف يمكن لكل امرأة وفتاة أن تمارس حقوقها، مثل المشاركة في الحياة السياسية،

والحصول على التعليم الجيد، الحصول على دخل، والعيش في مجتمعات خالية من العنف والتمييز.

بمناسبة اليوم العالمي للمرأة عام 2015، فمن الجدير أن نذكر بعض الحقائق مثل الدور الهام الذي لعبته المرأة العربية في الربيع العربي حيث أثبتت إنه لا يمكن أن يكون هناك ربيع عربي بدون النساء، وأيضا لا بد أن نشير إلى المعاناة التي تعانيها المرأة العربية مثل الأمية، إنعدام الدخل الخاص، والعنف.

إن النساء يدفعون ثمناً باهظاً نظراً للعنف المشتعل في مختلف أنحاء المنطقة، خاصة فيما يخص جرائم الشرف والاعتصاب التي زادت نسبتها تورط الجماعات الإرهابية مثل داعش، وأعضاء تنظيم القاعدة في بعض البلدان العربية مثل العراق وسوريا وغيرها في مثل هذه الجرائم.

الحادث و إلى الشعب التونسي رئيساً
وحكومة و شعباً ، وتدعوا إلى تماسك
النسيج الاجتماعي الوطني للتصدي
والانتصار على الإرهاب.

*** **

أصدرت السكرتارية الدائمة لمنظمة
تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية بيان
حول:

جريمة إنسانية تقترفها داعش بحق
التراث العراقي

اقترفت منظمة داعش (الدولة الإسلامية)
التكفيرية الإرهابية جريمة نكراء بحق
التراث العراقي حيث أقدمت على تحطيم
كل ما يمت له صلة بحضارة وادي الرافدين
الممتدة لآلاف السنين، وقد أثارت مقاطع
الفيديو الذي بثته هذه العصابة المتوحشة،
إستياء العالم بأجمعه، وقد أدانت منظمة
اليونسكو هذا العمل الإجرامي وطلبت عقد
جلسة لمجلس الأمن لمناقشة هذه الكارثة.
وكما تعلمون إن طالبان سبق وأن حطمت
تماثيل بوذا لمحو الحضارة البوذية. لقد
أثبت التكفيريون المتطرفون بأنهم مجموعة
من المرتزقة وقطاع الطرق يمارسون أقذر
وأحط الأعمال باسم الدين ، من الذبح إلى
الحرق واغتصاب النساء والسطو على
الممتلكات والبنوك، وسرقة الآثار وبيعها
بالاتفاق مع عصابات ومافيات دولية.
ولهنا نذكر كيف سرق المتحف العراقي بعد
الاحتلال الأمريكي للعراق، تحت أعين
وأنظار القوات الأمريكية، سُرق تراث
وادي الرافدين، وكانت المافيات جاهزة
لسرقة وبيع هذه الآثار.

أصدرت منظمة تضامن الشعوب الأفريقية
الآسيوية البيان التالي :

رياح الموت تضرب تونس

تضرب يد الإرهاب الجبان والمتوحش مرة
أخرى تونس مستهدفة مبنية "متحف
باردو" المحاذي لبناية مجلس نواب
الشعب، والتي راح ضحيه تلك الجريمة
الذكراء أكثر من 20 شخصاً من السياح
والتونسين وإصابة أكثر من أربعين
شخصاً، والأخطر إن هؤلاء المسلحين لا
يزالون يحتجزون عشرات الرهائن داخل
المتحف.

إن هذه الجريمة الإرهابية هي محاولة
لزعزعة الأمن والإستقرار في تونس ونشر
الخوف وضرب اقتصاد البلاد عبر
الإضرار بالقطاع السياحي والمسارس بقوت
مئات الآلاف من التونسيين.

وقد حذرت منظمة التضامن الشعوب
الأفريقية الآسيوية من خطر الإرهاب
وإنتشاره عالمياً و تداخل الأجنادات المختلفة
في تشجيعه و تأجيجه، وقد طالبت المنظمة
وما زالت تطالب بإقامة أوسع جبهة عربية
وعالمية من حكومات و حركات شعبية
للتصدي لهذا الخطر الشنيع.

إننا نطالب الأمم المتحدة و الجامعة العربية
و حركة عدم الانحياز و الاتحاد الأفريقي
باتخاذ خطوات جادة و كاملة في كبح تنامي
هذه الظاهرة .

إن منظمة تضامن الشعوب الأفريقية
الآسيوية تندد أشد التنديد بما اقترفته
الجماعة الإرهابية وما أسفر عنه من إزهاق
أرواح بريئة عدد منهم ضيوف على تونس،
وتتقدم بأحر التعازي إلى أسر ضحايا

متهات تجهض هذه المطالب وهذا ما حدث فعلا حيث انقسمت القوى السياسية نتيجة تدخلات إقليمية ودولية، ودخل الإسلام السياسي المدفوع إقليمياً وعالمياً لخدمة أجندات لا علاقة لها بمطالب الشعب السوري ولا بمستقبل سوريا.

إن ما نشاهده الآن من دمار وتخريب وتنامى قوى الإرهاب السياسى بأبشع مظاهره كتنظيم داعش والنصرة، وأخواتها، يقلب المعادلة السورية رأساً على عقب ويضاف إلى ذلك تغير المواقف الدولية لا سيما موقف الولايات المتحدة والقوى الإقليمية وغيرها ولذلك أصبح القضية الأساسية هي القضاء على الإرهاب الدولي الذى دمر وما زال يدمر الكيان والدولة السورية متمثلاً فى داعش والنصرة والقوى الإقليمية والدولية التى تغذيها. لذلك إننا نرى إن المسألة الأساسية الراهنة هي المحافظة على الكيان السوري من التفتت والانحيار تحت مسميات دولة الخلافة وماشابه.

ونرى أيضاً إن المرحلة الراهنة والمستقبلية تحتم على القوى الوطنية المعارضة للنظام أن تشكل عملاً مشتركاً مع النظام نفسه لدحر هذه القوى الظلامية، ومن ثم الدخول بمفاوضات سياسية سلمية مدعومة عربياً ودولياً وفق تفاهات جنيف 1 أو جنيف 2 وغيرها لإيجاد الحلول المناسبة لمصلحة الشعب السوري في العيش والبقاء وفي إعادة الأمل له في الحياة ولطي هذه الصفحة المظلمة الظالمة من تاريخه. إن منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية تدعو القوى الوطنية المتصارعة

إن تنظيم داعش وأخواتها من القاعدة والنصرة وبيت المقدس وغيرها المنبثقة من مظلة جماعة الإخوان المسلمين الإرهابية تحتاج إلى وقفة عالمية جادة غير التي تتبعها الولايات المتحدة وحلفاؤها ودول إقليمية.

إن العالم العربي أمام مأساة كبرى ومؤامرة دولية محكمة الأطراف، تحتاج لوقفة صلبة ووحدة وطنية راسحة يحترم فيها الجهد الشعبي والحكومي للتصدي لهذه الهجمة الشرية وإنقاذ الشعوب العربية والإسلامية من هذا الخطر المحدق.

*** **

أصدرت السكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية بيان حول:

التطورات الأخيرة فى الأزمة السورية

إن منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية أيدت مطالب الشعب السوري العادلة فى الحرية والديمقراطية والحكم الرشيد منذ بداية الثورة السورية فى مارس 2011 والحث على ضرورة أن يلبي النظام السوري المطالب السلمية والمشروعة للشعب السوري التى تحقق له الكرامة والعدالة الاجتماعية والحكم الديمقراطى، كما استنكرت المنظمة الإستخدام المفرط للقوة من قبل النظام فى الرد على هذه المطالب العادلة، وحذرت المنظمة فى الوقت نفسه أن لا ينتقل الملف السوري إلى خارج دائرة نضال الشعب السوري وأن لا يرتهن بأجندات إقليمية أو دولية لأن ذلك من شأنه كما حدث فعلاً، أن يحرف المطالب العادلة للشعب السوري إلى

في سوريا إلى إحكام العقل وتغليب مصلحة الشعب السوري في الحفاظ على الكيان السوري لتبقى سوريا كما كانت دوماً منبراً للحضارة والرفق والكرامة والحرية .

*** **

أصدرت السكرتارية الدائمة لمنظمة

التضامن البيان التالي حول القمة العربية :

عقدت القمة العربية السادسة والعشرين في مدينة شرم الشيخ المصرية في الفترة من 29 و 30 مارس 2015 ، في وقت أصبحت فيه الأمة العربية في أضعف حالاتها، وقد أصابها الوهن والضعف بشكل لم يسبق له مثيل.

إن خطر الإرهاب وتفتت الدول العربية يشكل الخطر الأكثر ضراوة في مواجهتها، وقد تعرضت كلاً من سوريا والعراق وليبيا واليمن إلى أخطار التفكك وإحتلال قوى الإرهاب وعلى رأسها داعش وأخواتها على مساحات كبيرة في أراضي العراق وسوريا، وسيطرت ميليشيات الحوثيين على معظم أراضي اليمن، وكذلك سيطرت الميليشيات التابعة للقاعدة وداعش وأخواتها على مساحات واسعة من ليبيا، كما تعاضم الصراع السني الشيعي بشكل عام على عموم المنطقة بدعم من قوى إقليمية ودولية.

لقد عقدت هذه القمة أيضاً بعد إنتصار اليمين الإسرائيلي المتطرف بقيادة نتنياهو وحزب الليكود، مما سيضيف صعوبات جمة في طريق حل القضية الفلسطينية بإقامة دولة فلسطينية طبقاً لترسيم حدود 1967، وحل كافة القضايا الأخرى كالإستيطان، ووضع القدس الشرقية،

والحدود وغيرها، وهنا نحن نؤكد على تضامنا مع الشعب الفلسطيني.

لكن في ظل كل هذه الاخطار و الاخفاقات التي أصابت الجامعة العربية ، جدير بنا أن نشير إلى أن تلك القمة قد توصلت إلى نتائج فريدة من نوعها في تاريخ الجامعة العربية حيث قرر القادة العرب تشكيل قوة عسكرية عربية تشارك فيها الدول اختياريًا وخاصة بعد أن أصبح العالم العربي محل استهداف في عدة دول ، ومن هنا اعتمدوا مبدأ إنشاء القوة المشتركة ، على مستوى رفيع تحت إشراف رؤساء أركان القوات المسلحة ، وبالذات الأعضاء ، وكان ذلك القرار أهم ما صدر عن القمة .

لقد سبقت تلك القمة عملية "عاصفة الحزام" التي استهدفت انقاذ الشرعية اليمنية من اعتداءات و توغل الجماعات الحوثية المدعوة من الرئيس على عبد الله صالح . أيضا أكدت القمة على دور المثقفين العرب ووسائل الاعلام و التعليم في نشر الاعتدال في العالم العربي.

منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية تؤكد على ضرورة تشكيل قوة عربية موحدة في إطار اتفاق الدفاع المشترك لمواجهة ظاهرة الإرهاب الدولي ، وتطالب جامعة الدول العربية و القادة العرب بضرورة إيجاد حلول مشتركة لما أصاب منطقتنا العربية من خراب و دمار ، كما تؤكد على ضرورة العمل المثابر في لم الصف العربي وتوحيد قوى الشعوب العربية.

*** **

ولاسيما دول حوض النيل وفي مقدمتها اثيوبيا.

وفي هذا الإطار ، من الجدير بنا أن الذكر هنا أن نشير إلى الجهد الكبير الذي قامت به الدولة المصرية في اعداد تلك الوثيقة، وكذلك استجابة الجانب الاثيوبي . إن منظمة التضامن تشيد و ترحب بذلك الاتفاق و تعتبره حلاً وسطاً بين مواقف الثلاثة دول، ولاشك في أن المكسب الرئيسي الذي حققته مصر هو وضع اللبنة الأولى للتعاون بين دول الثلاثة لحوض النيل الشرقى .

*** **

بيروت في 2015/3/6

صرح المحامي عمر زين الامين العام لاتحاد المحامين العرب بالتصريح التالي بمناسبة اليوم العالمي للمرأة:

برغم عنف العواصف والاعاصير العاتية التي تحتاح المنطقة العربية و أجزاء كبيرة من العالم، فلن كل ذلك لا يمكن أن يحجب اطلالة يوم المرأة العالمي، وما يحمل هذا اليوم من قيم كبرى وعظمة لدور المرأة وخطورة موقعها في نهضة الامة، وامكانية اسهامها في اطفاء الحريق ومواجهة طوفان الفتن.

ومن هنا كنا ونكرر إنه لا جدوى فقط من خطب التكريم والتعظيم وهو أمر واجب، ولكن لا بد من وقفات جريئة وعملية ليس فقط في يوم واحد من السنة، بل يقتضي أن يكون على مدارها لإنصاف المرأة أما واختاً وزوجةً و أديبةً ومربيةً وسياسية وصحفية وعالمة ومقاومة وشريكة بناء ومصير وبالفوز بما تستحق من حقوق،

أصدرت السكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية البيان التالي :

اتفاق إعلان مبادئ سد النهضة

وقعت دول حوض النيل الشرقى - مصر، جمهورية أثيوبيا وجمهورية السودان - يوم 23 مارس 2015 في قمة ثلاثية ضمت رؤساء الثلاثة دول، اتفاق حول إعلان مبادئ وثيقة سد النهضة، والتي إكدت فيها على التعاون على أساس التفاهم المشترك ، شدة على المنفعة للدول الثلاث والمكاسب للجميع وفق مبادئ القانون الدولي ، وحسن النوايا والتفهم في الاحتياجات المائية لدول المنع و المنصب بمختلف نواحيها دون التسبب في أي ضرر ذي شأن ، وتوفير البيانات اللازمة لإجراء دراسات لجنة الخبراء.

لقد جاء التوقيع على تلك الإتفاقية في توقيت هام لازالة حالة من القلق و التوتر التي خيمت على العلاقات بين مصر و اثيوبيا نتيجة الخلافات حول سد النهضة . إن ذلك الاتفاق يتضمن للمرة الأولى آلية لتسوية النزاعات بين مصر و السودان من جانب ، اثيوبيا من جانب آخر ، حيث التشاور والتوافق و التفاوض، مما يعكس قبول الجانب الاثيوبي ودرجة الثقة في العلاقة مع مصر والتي لم تكن موجودة من قبل.

لقد حققت مصر نجاحا في التقارب الحقيقي والعملى مع الجانب الاثيوبي ، وفي نفس الوقت عكس ذلك الاتفاق إعادة التوجه المصرى من جديد نحو القارة الافريقية

من المحيط الى الخليج ان لا تسجل بحقها اليوم عار الهزيمة والتمزق والعودة الى الجاهلية الاولى، وان تعلم تمام العلم انه لا فجر جديد ولا نصر اكيد بدون المرأة المثقفة المناضلة والمقاومة المطمئنة.

*** **

البيان الصحفي المشترك رقم 2015/23

6 آذار/مارس 2015

اللجنة الدولية للصليب الأحمر

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر

والهلال الأحمر

اليوم الدولي للمرأة: دعوة إلى مساعدة

وحماية النساء الساعيات إلى التغلب على

عواقب النزاع الدائر في سورية

سيحتفل العالم باليوم الدولي للمرأة يوم

الأحد المقبل، وتغنم الحركة الدولية

للصليب الأحمر والهلال الأحمر هذه

الفرصة للدعوة إلى بذل المزيد من الجهود

من أجل مساعدة وحماية النساء والفتيات

اللواتي أصبحن عرضةً لأشكال متعددة من

العنف من جرّاء النزاع الدائر في سورية،

وأصبحن في حاجة ماسة إلى خدمات

الرعاية الصحية الأساسية. وتضطلع النساء

بدور حاسم في مساعدة أسرهن

ومجتمعاتهن على مواصلة الحياة على

الرغم من الأهوال والشدائد المتواصلة

الناجمة عن النزاع الذي دخل عامه

الخامس. وتستحق أولئك النساء بالتالي، من

المساعدة والدعم والتشجيع، قدرًا أكبر

بكثير ممّا يُقدّم لهنّ في الوقت الحاضر.

ويسعنا رؤية أمثلة كثيرة على قدرة النساء

على الصمود أثناء الأزمات في جميع

الأماكن التي لجأ إليها أو لاذ بها الناس

ودعم تطلعاتها الوطنية والقومية، ورفع الحيف عنها اينما وجد لتتمكن من لعب دور أكبر في قيادة المجتمعات بكل الاتجاهات سياسياً وقضائياً وحقوقياً وتربوياً وتعليمياً واجتماعياً وإنمائياً وإنسانياً، هذا الدور الذي لا ينافسها فيه أحد ولا تستقيم صحة المجتمع ونهضة الأمة بدونه.

وأكد زين أن حق المرأة لا يستجدي وليس منة من أحد، وندعوها ونحن إلى جانبها لانتزاع هذا الحق مهما كان من عقبات، وقد بدأت منذ زمن تتحدى هذا الواقع المأزوم وتحتل المواقع المتقدمة في قيادة المجتمع متجاوزة كل العقد الموروثة من عصور الانحطاط مؤكدة أن معيار النجاح وبتفوق ليس للجنس وإنما هو للموهبة والعلم والاخلاص.

وأضاف زين انه برغم الصحوه النسائية التي بلغت الذروة، فان المجتمع والدولة وكل هيئات المجتمع المدني مسؤولون عن دعم حقوق المرأة وازالة كل حواجز التمييز الجائرة في مجتمعنا العربي، ولا سيما فان الربيع العربي المزعوم الذي تأملنا منه خيراً لصالح الأمة كانت أولى كوارثه على الشعب العربي وبحق المرأة وشدها مئات السنين إلى الوراء، خلافاً لكل قيمنا التاريخية التي رفعت منذ فجر الرسالات مكانة المرأة فوق مرتبة القداسة.

وحيا زين نضال المرأة في يومها العالمي متوجهاً اليها بكل الدعم والتأييد، مطالباً اياها إن لا يستبد بها شعورٌ باليأس مهما كانت التحديات، وإن تبقى ارادتها الصلبة سلاحها الأقوى بالاستمرار والارتقاء من نصر إلى نصر، كما طالب أيضاً الأمة بكل مكوناتها

الفارون من المناطق التي يعصف بها القتال. فنرى في مركز إيواء مؤقت للأجنيين في كترمايا بلبنان، على سبيل المثال، فتاة اسمها نجمة تبلغ من العمر 14 عاماً وتعلم مجموعة من الأطفال المفعمين بالنشاط والحيوية القراءة والكتابة والرياضيات والعلوم. وتقوم هذه الشابة الصامدة، التي جاءت من ضواحي دمشق، بإعطاء تلك الدروس في الهواء الطلق باعتبارها وسيلة بسيطة بيد أنها مفيدة لتسلية أولئك الأطفال الذين أمضى بعضهم حتى الآن نصف عمرهم وهم يفرّون من أهوال الحرب. وبيّنت نجمة السبب الذي جعلها تبادر إلى إعطاء تلك الدروس قائلة: "أرجو أن يساعدكم التعليم على نسيان الهموم والأحزان التي تنتابهم بسبب فقدانهم لأحبائهم".

ونرى في مكان آخر يُبعد عن لبنان عدة مئات من الكيلومترات أمماً لأربعة أطفال اسمها خديجة تبلغ من العمر 44 عاماً، نراها تكافح من أجل إعالة أفراد أسرتها بعدما لجأوا جميعاً إلى أربيل بالعراق حيث يعيش ما يزيد على 80000 لاجئ سوري كيفما استطاعوا وأينما وجدوا مكاناً يؤويهم، إذ يتخذون من مواقف للسيارات ومباني لم يكتمل بناؤها ومساكن عشوائية وشققاً صغيرة بيوتاً ومساكن لهم. وقالت خديجة، وهي أرملة تعمل من حين لآخر في وظائف مؤقتة من أجل إعالة أفراد أسرتها، عندما سُئلت عن ظروفهم المعيشية: "نستطيع البقاء على قيد الحياة بفضل جيراننا العراقيين الذين يقدمون لنا ما نقتات به مرتين أو ثلاث مرات على الأقل في

الأسبوع. ولكن هذا لا يكفي. ولا بد لي أن أجد في كل يوم طريقة لتمكين أطفالنا من البقاء على قيد الحياة".

ويبيّن هذان المثالان كيف تتغلب النساء على المصاعب الشديدة للغاية الناجمة عن النزاع الذي يعصف بسورية منذ أربع سنوات، وقد أسفر حتى الآن عن نزوح زهاء 8 ملايين نسمة من السكان من مناطقهم إلى مناطق أخرى في البلاد وعن لجوء زهاء 4 ملايين نسمة من السكان إلى البلدان المجاورة بحثاً عن ملاذ آمن (لجأ معظمهم إلى العراق والأردن ولبنان وتركيا). ويضمّ أولئك النازحون واللاجئون زهاء 4 ملايين امرأة وفتاة بات الكثير منهنّ في الوقت الحاضر ربّات الأسر أو المعيلات لأسرهنّ بعد فقدان الأزواج أو الآباء الأبناء أو فقدان كل هؤلاء في آن معاً. ولا تُتاح لأولئك النساء والفتيات في الوقت ذاته سوى فرص محدودة للغاية للحصول على الرعاية الصحية الملائمة على الرغم من المخاطر الصحية المحدقة بهنّ وبأفراد أسرهنّ من جرّاء الظروف المعيشية الناجمة عن النزوح واللجوء. وتكون النساء في الكثير من الأحيان مع ذلك عماد وركيزة صمود الأسرة والمجتمع، إذ يعملن على المحافظة على صحة أفراد أسرهنّ وعلى إطعامهم وصون سلامتهم.

ويبيّن رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر السيد "تاداتيرو كونوي" أهمية دور النساء قائلاً: تضطلع النساء بدور حاسم في بعث الأمل وضمن تمكين أفراد أسرهنّ من مواصلة التغلب على الشدائد والمحن في أشدّ

الحالات وأكثرها عُسراً. ويجب علينا أن نأخذ الشدائد والمحن التي تعاني منها النساء بعين الاعتبار وأن نضمن مساعدتهن بكل الوسائل الضرورية".

وتضمّ أصناف المساعدة الضرورية التي تحتاج إليها أولئك النساء سُبُل الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية. ويبيّن رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر السيد "بيتر ماورير" أهمية هذا الأمر قائلاً: "لا تتمثّل أسوأ العواقب التي يعود بها النزاع على الصحة في الكثير من الأحيان في عواقبه المباشرة المتمثلة في الجروح والإصابات الناجمة عن العيارات النارية والقتال، بل في عواقبه غير المباشرة المتمثلة في الأمراض والعلل الناجمة عن النزوح وتلوث المياه وسوء التغذية واضطراب عملية تقديم خدمات الرعاية الصحية. وتعاني النساء والأطفال، في ظلّ الكفاح اليومي المتواصل من أجل العيش على الكفاف والبقاء على قيد الحياة، من انعدام التناسب أو التكافؤ بين احتياجاتهن الصحية الهائلة وما يُبذل من جهود لتلبيتها، ممّا يؤدي في نهاية المطاف إلى عدم تلبية تلك الاحتياجات إلا في حالات نادرة".

فعلى سبيل المثال، يوجد بين الناس الذين هجروا بيوتهم وفرّوا من مناطقهم بسبب النزاع، والذين بلغ عددهم 12 مليون نسمة، زهاء 500000 امرأة من النساء الحوامل اللواتي أصبحن عرضةً لمخاطر سوء التغذية ومخاطر الافتقار إلى سُبُل الحصول على الرعاية الصحية الملائمة فيما يخصّ الولادة والتوليد، ومخاطر ناجمة عن عوامل أخرى.

وتدعو الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر أيضاً كافة أطراف النزاع إلى احترام وحماية موظفي ومتطوعي الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر أو للهلال الأحمر وموظفي ومتطوعي سائر المنظمات الإنسانية الذين يوجد بينهم الكثير من النساء. فقد قُتل منذ اندلاع النزاع في سورية 40 متطوعاً من متطوعي الهلال الأحمر العربي السوري وسبعة متطوعين من متطوعي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، ومنهم ثلاث نساء.

وتضطلع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بعملياتهما الإنسانية في المنطقة بالتعاون مع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في البلدان المتضررة من أجل تقديم مجموعة كبيرة من أصناف وأشكال الدعم والمساعدة التي تضمّ على سبيل المثال لا الحصر توزيع المواد الغذائية والبطاقات الخاصة بالمساعدات النقدية اللازمة لشراء الأطعمة والمؤن الغذائية، وتقديم الإسعافات الأولية والاضطلاع بعمليات النقل الطبية العاجلة وتوفير الرعاية الصحية، ودعم المشاريع المدرة للدخل التي تساعد الناس على إعالة أنفسهم وعائلاتهم من جديد.

ويستطيع الكثير من الرجال والنساء تعزيز قدرتهم على تدبير أمور معيشتهم وشؤون حياتهم عندما تُوفّر لهم أصناف المساعدة والدعم والحماية اللازمة. وتضمّ الأمثلة التي تؤكد هذا الأمر المثال الخاص برية أسرة اسمها صبا فرّت من مناطق القتال في شمال سورية ولجأت إلى تركيا. وتبيّن

السيدة صبا تجربتها قائلة: "لقد كان سعبي إلى مساعدة أسرتي أمراً لا بد منه، فتعلمت اللغة التركية طوال سبعة أشهر بدأت أعمل بعدها في شركة للاتصالات، ثم عملت مترجمة في مستشفى".

وتتعهد الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بالسعي، عند اندلاع أية أزمة، إلى تعزيز قدرة النساء على تلبية احتياجاتهن بأنفسهن، وبإعطاء الأولوية لحماية النساء والفتيات المستضعفات في مختلف البلدان والمجتمعات في جميع أرجاء العالم.

*** **

في أول لقاء يناقش الحريات الفنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لاتوجد إرادة سياسية لتحرير الفن، لأن النظم القمعية تدرك مدى تأثيره وقدرته على التغيير

نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع مؤسسة فري ميوز، وبالتعاون مع وزارة الخارجية النرويجية مساء الجمعة 13 مارس في جنيف ندوة نقاشية حول قمع الحريات الفنية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

استضافت الندوة -التي تعد الأولى من نوعها التي تناقش سبل قمع ومصادرة حرية الفنانين والإبداع الفني في منطقة الشرق الأوسط- المقررة الخاصة المعنية بالحقوق الثقافية بالأمم المتحدة **فريدة شهيد**، كما ضم اللقاء اثنين من الفنانين العرب، هما **سولافة حجازي** الفنانة التشكيلية السورية، ورسام الكاريكاتير السوري الفلسطيني **هاني عباس**. وأدار

الناش ولا ريتوف مدير مؤسسة فري ميوز.

ناقش اللقاء الذي جاء على هامش فعاليات الدورة الثامنة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، والمنعقدة حالياً بجنيف، أحدث الإحصائيات والتقارير حول الانتهاكات في مجال الحريات الفنية، وطرح أمثلة من الرقابة والقمع ضد الفنانين ومختلف أشكال التعبير الفني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

خلال اللقاء استعرضت **فريدة شهيد** المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية بالأمم المتحدة أهم ما جاء في تقريرها لعام 2013 حول حرية التعبير و إبداع الفنانين، مشيرة إلى التحديات التي تعوق العمل على الحريات الفنية التي تتعرض للقمع والمصادرة -بسبل متنوعة- من قبل السلطات السياسية و السلطات الدينية والثقافة المجتمعية على حد سواء، ومن ثم فجهود المقرر الخاص -حسب وصفها- ينبغي ألا تتمحور فقط حول حماية الفنانين، وإنما أن تمتد لحماية الإبداع الفني في حد ذاته، الأمر الذي لا يقتصر فقط على مواجهة فكرة الرقابة الفنية.

*** **

رابطة الأكاديميين العراقيين - المملكة المتحدة

نداء إدانة أعمال داعش الاجرامية
السيد رئيس جمهورية العراق
السيد رئيس مجلس الوزراء
السيد رئيس مجلس النواب
السيد السفير العراقي في المملكة المتحدة

رابطة الأكاديميين العراقيين في المملكة المتحدة

*** **

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان غزة بين دمار وحصار فشل آلية الأمم المتحدة لإعمار غزة، والحل الوحيد رفع الحصار

11 مارس 2015

خلف العدوان الحربي الشامل الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ 2014/7/8 على قطاع غزة، واستمر لمدة 50 يوماً، دماراً هائلاً طال البنية التحتية في القطاع وترك آثاراً كارثية على معظم القطاعات الأساسية اللازمة لحياة السكان. وقد أدى العدوان، الذي يعتبر الأكثر شراسة، والأوسع نطاقاً في تاريخ الاحتلال الإسرائيلي، إلى تدمير آلاف المنشآت المدنية، من ضمنها آلاف الوحدات السكنية، ومئات المنشآت التجارية، المنشآت الصناعية، المنشآت الزراعية، مزارع الدواجن والحيوانات، وعشرات المساجد، المدارس، رياض أطفال، الكليات، الجامعات، المستشفيات، الكنائس، البنوك، المؤسسات الأهلية، مراكز الشرطة والمراكز الرياضية. وبالتزامن مع العمليات الحربية الإسرائيلية، استمر الحصار المشدد المفروض على قطاع غزة منذ ما يزيد عن 8 أعوام، ورغم التوصل إلى اتفاق إعلان وقف إطلاق النار بتاريخ 2014/8/26، وبدء الحديث عن إعادة إعمار غزة كأولوية قصوى لإغاثة عشرات آلاف المنكوبين، ومن ضمنهم أكثر من 250,000 شخصاً تعرضت منازلهم

تدين رابطة الأكاديميين العراقيين في بريطانيا كل أشكال التطرف والارهاب والممارسات التي تحمل طابع التعصب والعنف والكرهية التي تستهدف أبناء شعبنا الكريم، وتدمير معالم تراثه الحضاري الثقافي الذي يمثل تاريخ العراق. وفي تطور خطير ومؤلم قام تنظيم ما يسمى بالدولة الإسلامية (داعش)، بتاريخ 2015/2/26، بأعمال وحشية بشعة بشكل متعمد بتدمير شامل لمعالم مدينة الموصل التاريخية، وتحطيم محتويات متحف الموصل من الآثار المهمة التي لا يمكن تعويضها، وحرق الكتب والمخطوطات النادرة من مكتبة الموصل. لقد تفنن هذا التنظيم البربري في استعمال معدات كهربائية حديثة في عملية التدمير لتشويه تمثال اشوري ضخم لثور مجنح يعود إلى القرن التاسع قبل الميلاد في بوابة نركال الأثرية. إن هذه الأعمال التخريبية المتواصلة تعد جريمة ليس بحق تراث الشعب العراقي، بل بحق التراث الإنساني. وهي انتهاكا لكل المفاهيم والأعراف والقيم الإنسانية، وكارثة حقيقية تقع ضمن جرائم الحرب. وبهذا فإننا نطالب الحكومة العراقية بأن تعمل بكل جهدها على توفير حماية دولية قانونية للحفاظ على إرث العراق التاريخي، والسعي لتحرير مدينة الموصل وغيرها من المناطق التي تقع تحت سيطرة عصابات داعش، والعمل على دحر ذلك التنظيم وتقديم الجناة للعدالة. وبالتالي القضاء على كل مظاهر العنف والاجرام وايقاف عملية التدمير الممنهج ضد تاريخ وثقافة العراق.

للدمار، من بينهم 110,000 شخصاً أصبحوا بلا مأوى، اشتد الحصار بأبشع أشكاله وأقسى حالاته.

وبتاريخ 2014/9/16، أعلن مبعوث الأمم المتحدة للشرق الأوسط روبرت سيرري، آلية الأمم المتحدة لإعادة اعمار غزة (خطة سيرري لإعمار غزة)، وأوضح أن الأمم المتحدة واسرائيل والسلطة الفلسطينية قد توصلوا إلى اتفاق يسمح ببدء العمل في إعادة اعمار قطاع غزة بوجود رقابة دولية على استخدام المواد وبمشاركة القطاع الخاص، مع اعطاء السلطة الفلسطينية دوراً قيادياً في جهود إعادة الاعمار . وأوضح سيرري أن الاتفاق يقدم الضمانات الأمنية من خلال آلية للرقابة على المواد، للتأكد من استخدامها بالكامل لأغراض مدنية.

وقد انتقد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بشدة هذه الآلية فور الاعلان عنها، واعتبر المركز أن الآلية تعتبر مأسسة للحصار وغطاءً دولياً له، كما اعتبرها بمثابة إعطاء شرعية دولية للعقوبات الجماعية ولجرائم الحرب الممارسة بحق سكان مدنيين.

وأضاف أن الآلية سوف تفاقم معاناة السكان المدنيين وخاصة أصحاب البيوت المدمرة، ولن تساهم في إعادة الإعمار. وقد أكد المركز أن المدخل الصحيح لإنهاء الآثار الخطيرة التي خلفها العدوان الحربي الاسرائيلي على قطاع غزة يتمثل في الإعلان الفوري عن إنهاء الحصار، وإقرار المجتمع الدولي، والأمم المتحدة على وجه الخصوص، بأن سياسة الحصار هي غير قانونية، وتندرج في إطار سياسة العقاب

الجماعي المفروض على السكان المدنيين، والضغط، وبكافة الوسائل القانونية، على السلطات الإسرائيلية المحتلة من أجل رفع كافة أشكال الحصار الجائر، وبشكل فوري، ليتسنى التدفق السريع لمواد البناء، وبما يستجيب لحجم الدمار الذي خلفه العدوان الحربي.

وبتاريخ 2014/10/12، انعقد في العاصمة المصرية القاهرة مؤتمر إعادة إعمار قطاع غزة، برعاية مصرية نرويجية، ورئاسة الأمم المتحدة والاتحاد الاوروبي وجامعة الدول العربية. وشارك في المؤتمر أكثر من 50 دولة و 20 منظمة إقليمية ودولية، وذلك بهدف تعزيز قدرة الحكومة الفلسطينية في تحمل مسؤوليتها بشأن إعادة تأهيل قطاع غزة، إضافة إلى توفير الدعم المالي الخاص بإعادة إعمار القطاع. وقد تعهدت الدول المانحة خلال المؤتمر بتقديم 5.4 مليار دولار، خصص نصفها لجهود إعادة إعمار القطاع.

واليوم، وبعد أكثر من مرور أكثر من 6 شهور على انتهاء العدوان الحربي، و 4 شهور ونصف على سريان آلية الامم المتحدة لإعادة اعمار غزة، إتضح بشكل جلي، وبما لا يدع مجالاً للشك، عجز الآلية عن الوفاء بالحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية لعملية اعادة الاعمار. وقد تابع المركز التطورات اللاحقة لسريان خطة إعادة الاعمار، وطريقة عمل الآلية الأممية، ووثق ما يلي:

- أحاط الغموض وعدم الوضوح تفاصيل آلية الأمم المتحدة لإعادة إعمار غزة (خطة سيرري)، وظلت طبيعة العلاقة بين أطرافها

80,000 طن، منها 48,000 طن فقط من الاسمنت، وقد تم توزيع هذه الكميات على شكل حصص قليلة استناد منها نحو 62,000 شخص من أصحاب المنازل المدمرة جزئياً، وذلك وفقاً لاتحاد المقاولين الفلسطينيين في غزة. جدير بالذكر أن القطاع يحتاج إلى 5,000,000 طن من مواد البناء لإعادة إعمار، من بينها 1,500,000 طن أسمنت، 3,000,000 مليون طن حصة و 500,000 طن من حديد البناء ومادة البيتومين، وفقاً لتقديرات اتحاد المقاولين الفلسطينيين وشركات إنشائية متخصصة (تم تقدير الاحتياجات بشكل أولي).

- ويتضح مما سبق، أن كميات مواد البناء التي تم توريدها إلى القطاع تساوي احتياج القطاع لأسبوع واحد فقط، علماً بأن عملية الاعمار تتطلب فتح المعابر بشكل كامل، والسماح يومياً بدخول نحو 20,000 طن مواد بناء، من بينها 4,000 طن أسمنت، 1,600 طن حديد و 16,000 طن حصة بحسب اتحاد الصناعات الانشائية. أما في حالة استمرار الآلية المعمول بها حالياً فإن عملية اعادة الاعمار ستستغرق أكثر من 20 عاماً، وذلك وفق تقديرات شركات المقاولات والبناء في غزة.

- وقد تسلم أصحاب المنازل المدمرة جزئياً الكمية المحددة لهم، وفقاً للآلية الأممية، من نقاط التوزيع الـ 18 المنتشرة في القطاع، وذلك بعد إشعارهم بذلك من قبل وزارة الأشغال العامة والإسكان بغزة، من خلال كشوفات دورية صادرة عنها، وتطالبهم فيها بالتوجه إلى الموردين لاستلام الكمية المحددة لهم وفقاً لبرنامج حصر الأضرار

(الأمم المتحدة، السلطة الفلسطينية واسرائيل) غير معلنة، وغير واضحة المعالم حتى بالنسبة لبعض الأطراف ذات العلاقة بالبناء والإنشاءات.

- بتاريخ 2014/10/14، أي بعد نحو شهر من الاعلان عن تلك الآلية، بدأ التنفيذ الفعلي لها، وذلك بتوريد كميات محدودة جداً من مواد البناء، حيث تم توريد 600 طن أسمنت (15 شاحنة)، 400 طن حديد (10 شاحنات) و 2000 طن حصة (50 شاحنة)، وذلك بحسب لجنة إدخال البضائع إلى غزة. وقد تم الاحتفاظ بهذه الكمية نحو اسبوعين قبل أن يتم توزيعها على نحو 70 شخصاً من أصحاب المنازل المدمرة جزئياً، فيما حرمت باقي الشرائح الأخرى التي تضررت خلال العدوان، وخاصة أصحاب المنازل والمنشآت التي دمرت كلياً، من استلام أية كميات من مواد البناء.

- لقد تم توريد كميات مادة الأسمنت لصالح شركة خاصة واحدة، هي شركة فلسطين للخدمات التجارية "سند"، والتي بدورها تقوم بتوزيع ما يتم استلامه على 18 نقطة توزيع، تابعة لشركات خاصة، في جميع أنحاء قطاع غزة. جدير بالذكر أن كميات مواد البناء الأولى وزعت على نقاط توزيع 4 فقط، وقد جرى زيادة عددها تدريجياً إلى أن وصلت إلى 18 نقطة، وذلك بعد استيفائها شروط المراقبة والضمانات الأمنية التي تضعها الآلية، حيث يقوم المواطن باستلام الكمية المحددة له منها، بعد دفع ثمنها من أمواله الخاصة.

- تبين أن إجمالي كميات مواد البناء التي وردت كانت محدودة جداً. فقد بلغت نحو

الذي نفذته UNDP وUNRWA، ويقوم المواطن المتضرر بدفع قيمة هذه المواد قبل استلامها.

- اشتكى العديد من المواطنين الذين تسلموا حصصهم من مواد البناء، أن كمية الأسمنت المخصصة لهم لا تفي باحتياجاتهم الحقيقية ولا تكفي لترميم منازلهم، وهو ما اضطر العديد منهم إلى بيع الكمية المحدودة التي استلموها في السوق السوداء، ومن ثم يعاد بيعها مرة أخرى لمحتاجين آخرين بأسعار مضاعفة عدة مرات.

- ونظراً لأن كمية الأسمنت الواردة تم توزيعها فقط على أصحاب المنازل المدمرة جزئياً أو متضررة بشكل طفيف، واستثناء باقي الشرائح الأخرى، بمن فيهم أصحاب المنازل والمنشآت المدنية الأخرى المدمرة كلياً، فيما لم تدرج أصلاً المشروعات الانشائية الخاصة ضمن الآلية، فإنه لم يُشرع بإعادة بناء مباني جديدة حتى الآن، وبالتالي فإن الأزمة التي طالت مواد البناء ظهرت بشكل واضح في مادة الأسمنت، بينما لم تظهر في باقي المواد الأخرى، وبخاصة حديد البناء والحصمة، رغم أن الكميات التي تم توريدها منها إلى القطاع محدودة جداً.

- وقد تركت تلك الآلية البيروقراطية والبطيئة أثراً وخيمة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة، والذي وصلت فيه كافة المؤشرات الاقتصادية مراحل تدهور كارثية، بما في ذلك معدلات البطالة والفقر، واستمرار الأزمات على مستوى الخدمات الإنسانية كالصحة والتعليم والضمان الاجتماعي.

وفي الوقت الذي توقع فيه الكثيرون أن تتعش خطة إعمار القطاع الأممية للاقتصاد الغزي قليلاً، وتعمل على تشغيل نحو 200 ألف عامل، وفقاً لتقديرات اتحاد المقاولين الفلسطينيين، توقف نحو 70 ألف عامل، بين مهندس وفني وعامل عن العمل، وذلك جراء توقف نحو 300 شركة مقاولات عن العمل كلياً. جدير بالذكر أن الحصار الاسرائيلي أدى إلى تدهور الأوضاع الإنسانية في القطاع، وبخاصة فيما يتعلق بمستويات الفقر والبطالة، حيث بلغت نسبة العائلات الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر 38.8%، بينها 21.1% تعاني من الفقر المدقع بحسب الاحصاء المركزي للإحصاء الفلسطيني. ووفقاً لنفس الاحصائيات، بلغ معدل البطالة في قطاع غزة 32.5% من بين المشاركين في القوى العاملة.

- يعيق تأخير وصول أموال المانحين التي خصصت لإعادة اعمار قطاع غزة، عملية إعادة الاعمار بشكل كبير، سيما أن العديد ممن سمح لهم بشراء مواد البناء يفتقرون إلى المال لشراء احتياجاتهم لترميم منازلهم، ما اضطر العديد منهم إلى بيع حصصهم، حتى يتسنى لهم الحصول على بعض الاموال اللازمة لتغطية احتياجاتهم الأساسية وبقاؤهم على قيد الحياة. ووفقاً لوزير الأشغال العامة والإسكان، لم يصل من الأموال المخصصة لإعادة الإعمار سوى 200 مليون دولار، أي ما نسبته 3.7% من مجموع المبلغ (5.4 مليار دولار) الذي تعهدت الدول المانحة بتقديمه في مؤتمر القاهرة لإعادة إعمار غزة

البناء، والذي يستجيب لحجم الدمار الذي خلفه العدوان الحربي الأخير، وكحل وحيد تدركه كافة الأطراف المعنية بإعمار القطاع. - إن ذلك يتطلب بشكل خاص إزالة كافة القيود عن توريد مواد البناء اللازمة، على ألا تقل الكميات الواردة عن 10.000 طن يومياً، وذلك لتلافي تدهور الأوضاع الإنسانية، وعودة الحياة لطبيعتها، فضلاً عن تحريك العجلة الاقتصادية، وتشغيل الآلاف من العاطلين عن العمل لتخفيض نسبة الفقر.

- إن مساهمة كافة الأطراف في جهود إعادة الاعمار يحتاج إلى فتح السوق بشكل أكبر أمام التجار، وخاصة لمن يتوفر لديهم القدرات الإدارية والفنية والمالية للتنافس على مواد البناء، وخاصة استيراد الاسمنت، وعدم ترك ذلك لاحتكار شركة بعينها. كما ينبغي على السلطات الإسرائيلية المحتلة أن تباشر بتوسيع معبر كرم أبو سالم، وفتح كافة معابر القطاع الحدودية الأخرى التي جرى إغلاقها في الماضي، وذلك لتستجيب لحاجات إعادة الإعمار الضخمة، بما يسرع من وتيرة الإعمار.

- يدعو الدول المانحة إلى الوفاء بالتزاماتها المالية التي تعهدت بتقديمها في مؤتمر القاهرة الخاص بإعادة إعمار قطاع غزة بشكل عاجل، حيث يساهم تأخر وصول تلك الأموال إلى المتضررين، في تأخير عملية إعادة الإعمار، وبالتالي في استمرار تدهور أوضاعهم الإنسانية. وفي هذا المضمار يجب الإشارة إلى ضرورة إزالة كافة الأسباب التي من شأنها أن تثير خشية

كاستجابة لاحتياجات الشعب الفلسطيني، وما نسبته 8.3% فقط من المبلغ المخصص لجهود إعادة إعمار القطاع (2.4 مليار دولار).

وفي ضوء ما سبق، فإن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان:

- يرى أن الاستمرار في نفس الوتيرة المتعلقة بالآلية الأممية الخاصة بإعمار قطاع غزة هو عملية محكوم عليها بالفشل مسبقاً، حيث أن تلك الآلية أخفقت كلياً في تحقيق أية انجازات فعلية على الأرض، أو تلبية الحد الأدنى من متطلبات إعادة اعمار القطاع، بل على العكس تماماً، ساهمت هذه الآلية، وما زالت، في مأسسة الحصار المفروض على قطاع غزة منذ 8 سنوات. إن إلغاء آلية الأمم المتحدة المعمول بها حالياً لإعادة الاعمار هو مطلب عاجل، وذلك بعد ان أثبتت فشلها في التخفيف من حدة معاناة متضرري العدوان الحربي، وبخاصة أصحاب المنازل والمنشآت المدمرة كلياً، حيث لم تتلق هذه الشرائح أي تعويضات أو مواد بناء لإعادة اعمار ممتلكاتهم المدمرة كلياً.

- يؤكد أن المدخل الأساسي في التعاطي مع قضية إعمار غزة يجب أن يبدأ بإقرار المجتمع الدولي، والأمم المتحدة على وجه الخصوص، بأن سياسة الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة هي غير قانونية، وتندرج في إطار سياسة العقاب الجماعي المفروض على السكان المدنيين. وبالتالي يتطلب ذلك الضغط، وبكافة الوسائل القانونية، على السلطات الإسرائيلية المحتلة من أجل رفع كافة أشكال الحصار الجائر، وبشكل فوري، ليتسنى التدفق السريع لمواد

2005، أقامت تلك القوات من جانب واحد وبصورة غير قانونية "منطقة عازلة"، وهي منطقة يحظر على الفلسطينيين دخولها، وتمتد على طول حدود قطاع غزة البرية والبحرية. ولا تعرف على وجه الدقة المناطق التي تصنفها إسرائيل كـ "مناطق عازلة"، ولكن إسرائيل تفرض سياستها هذه من خلال إطلاق النار. وتعتبر إقامة ما يسمى "المنطقة العازلة" غير قانونية وفقاً لكل من القانون الإسرائيلي والقانون الدولي. ويشكل منع الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم وإلى مناطق الصيد انتهاكاً للعديد من أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في العمل، والحق في أفضل مستوى معيشة يمكن الوصول إليه، والحق في أفضل مستوى من الرعاية الصحية يمكن الوصول إليه. إن فرض "المنطقة العازلة" من خلال إطلاق النار ينجم عنه غالباً استهداف مباشر للمدنيين، وهو ما يعتبر جريمة حرب، حيث تشكل عمليات القتل تحت هذه الظروف جريمة قتل عمد، وهي مخالفة جسمية لاتفاقيات جنيف.

وعقب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في شهر نوفمبر 2012، تم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بوساطة مصرية. وبموجب الاتفاق، تم توسيع المسافة التي يسمح فيها بالصيد في البحر من ثلاثة إلى ستة أميال بحرية. ولكن هنالك تضارباً بشأن المسافة التي تمتد إليها "المنطقة العازلة" وهو ما أدى إلى تزايد المخاطر على سلامة المدنيين وممتلكاتهم في

المانحين، وأهمها استمرار الحصار الإسرائيلي وعدم وضوح آلية الأمم المتحدة لإعمار غزة، واستمرار الانقسام الفلسطيني، فضلاً عن التهديدات الإسرائيلية المستمرة في شن عدوان جديد على قطاع غزة.

- يذكر بأن فشل المجتمع الدولي، وعلى مدار السنوات الثمانية السابقة، في الانتصار لقواعد القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، قد شكل حالة إحباط كبيرة، خاصة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في قطاع غزة، والذين عانوا ويلات ثلاثة حروب متعاقبة شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في غضون أقل من ست سنوات، فضلاً عن استمرار آثار وتداعيات الحصار الجائر على حياة السكان الاقتصادية والاجتماعية.

- يدعو الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، إلى القيام بخطوات عملية، وفقاً لالتزاماتها القانونية، من أجل إجبار السلطات الإسرائيلية المحتلة على احترام تلك الاتفاقية، ووقف كافة السياسات التي تنتهك حقوق الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن حقوقهم المدنية والسياسية.

*** **

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

حقائق وأرقام

شهر فبراير 2015

الاعتداءات في قطاع غزة ونتائجها

الأبعاد

منذ إعادة قوات الاحتلال الإسرائيلي لانتشارها خارج قطاع غزة في عام

المناطق الحدودية. وكان مكتب منسق نشاطات الحكومة الإسرائيلية في المناطق قد نشر تصريحاً، نشر على موقعه الرسمي على الانترنت بتاريخ 25 فبراير 2013، أعلن فيه " بأن الصيادين يمكنهم الوصول إلى مسافة 6 أميال بحرية، وبأن المزارعين يمكنهم الآن الوصول إلى الأراضي الواقعة في المناطق الحدودية حتى مسافة 100 متر من السياج الحدودي." غير أن هاتين الإشارتين أزيلتا من ذلك التصريح فيما بعد، ما مثل إشارة واضحة لتراجع السلطات الحربية المحتلة عن تفاهات التهدة المشار إليها.

وأعلنت السلطات المحتلة، بتاريخ 2013/3/21، عن تقليص مسافة الصيد في بحر غزة إلى ثلاثة أميال بحرية فقط مرة أخرى. وشمل ذلك الإعلان أيضاً إعادة توسيع المنطقة الحدودية البرية العازلة بـ 300 متر. وبتاريخ 2013/5/21، أعيد السماح للصيادين بالإبحار لمسافة 6 أميال. وفي أعقاب العدوان الحربي الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة (7/8-2014/8/26) تم التوصل إلى اتفاق تهدئة بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل، برعاية مصرية، تضمن السماح للصيادين بالإبحار لمسافة 6 أميال بحرية، إلا أن القوات البحرية الإسرائيلية لم تسمح للصيادين الوصول إلى تلك المسافة، حيث رصد المركز وقوع كافة الاعتداءات الإسرائيلية في نطاق مسافة الـ 6 أميال بحرية.

الأبعاد

على الأرض: داخل المناطق الفلسطينية الانتفاضة الثانية (عام 2000): 150 متراً

- 0 حسب إسرائيل (2015): 300 متراً
- 22 نوفمبر 2012: المسافة غير واضحة
- 21 مارس 2013: 300 متراً
- الواقع 300 متر - كيلو مترين
- 17% من مساحة قطاع غزة
- في البحر: المسافة المسموح فيها بالصيد
- اتفاقيات أوسلو: 20 ميلاً بحرياً
- التزامات برتيني (2002): 12 ميلاً بحرياً
- أكتوبر 2006: 6 أميال بحرية
- منذ يونيو 2007: 3 أميال بحرية
- 22 نوفمبر 2012: 6 أميال بحرية
- 25 فبراير 2013: غير معروفة.
- 12 مارس 2013: 3 أميال بحرية
- 21 مايو 2013 : 6 أميال بحرية
- 1,5 ميل بحري في الشمال على طول الحدود البحرية مع إسرائيل
- ميل بحري واحد في الجنوب على طول الحدود البحرية مع مصر

الآثار

على الأرض	في البحر
□ يمكن الوصول إلى نحو 27 ألف دونم من الأراضي (35% من مساحة الأراضي الزراعية في قطاع غزة) فقط تحت مخاطر كبيرة، حيث من الممكن أن تسفر اعتداءات قوات الاحتلال عن قتلى أو جرحى في صفوف المدنيين	□ يحظر على الفلسطينيين الوصول إلى 85% من المناطق البحرية التي أقرتها اتفاقية غزة- أريحا في عام 1994
□ يتعرض 3700 صياد إلى مخاطر يومية في عرض البحر	□ يعمل نحو 8200

نتائج الاعتداءات خلال شهر فبراير
2015

الاعتداء	العدد	في المنطقة العازلة البرية	في المنطقة العازلة البحرية
قتلى	0	0	0
قتلى من الأطفال	0	0	0
قتلى من النساء	0	0	0
جرحي	1	1	0
جرحي من الأطفال	0	0	0
جرحي من النساء	0	0	0

اعتداءات على الممتلكات

الاعتداء	الإجمالي	في المنطقة العازلة البرية
تدمير ممتلكات	0	0
مصادرة ممتلكات	0	0
تجريف أراضي (بالدونم)	0	0

اعتقالات

شخص في مجالات تتصل بالصيد

□ يتأثر نحو 65 ألف شخص من عائلات الصيادين والعاملين في المجالات المتصلة بالصيد وعائلاتهم بقيود "المنطقة العازلة" في عرض البحر

□ المنطقة القريبة من الشاطئ تعتبر مستنزفة بشكل واضح من ناحية الصيد

□ 95% من الأراضي التي يحظر الوصول إليها هي أراضٍ زراعية

□ بعد إخلاء المستوطنات (عام 2005)، وعملية الرصاص المصوب (2008-2009)، تركت العديد من العائلات الفلسطينية أراضيها ومنازلها

الاعتداءات خلال شهر فبراير 2015

الاعتداء	الإجمالي	في المنطقة العازلة البرية	في المنطقة العازلة البحرية
قصف	0	0	0
إطلاق نار	20	5	15
توغلات	1	1	0
تجريف أراضي	0	0	0
حوادث اعتقال	5	5	0
المجموع	26	11	15

أبلغت الأجهزة الأمنية الفلسطينية المتمركزة على حاجز الجمارك، جنوب معبر بيت حانون- إيرز، السيدة آمال توفيق حمد، 52 عاماً، من سكان بلدة بيت حانون، وهي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، بقرار منعها من اجتياز الحاجز من أجل السفر لرام الله لحضور اجتماع خاص بشئون الحركة، وأمرتها بالعودة الى غزة. ووفقاً لما أفادت به السيدة حمد للمركز، فقد وصلت الحاجز الساعة 8:30 صباحاً، ولم يسمح لها أفراد الأمن بالمرور. وأضافت حمد، بأنها بقيت في السيارة حتى الساعة 11:00 صباحاً، حتى أخبرها أفراد الأمن بأنها ممنوعة من السفر بقرار سياسي وأن عليها العودة لغزة.

يشار أن الأجهزة الأمنية في غزة سبق وأن منعت نشطاء من حركة فتح من السفر لرام الله عبر معبر إيرز، خلال العام الحالي. وكان أفراد الأمن قد منعوا كلا من، مأمون سويدان، 43 عاماً، وهو مسئول العلاقات الدولية بحركة فتح بقطاع غزة، والقيادي عاطف طلال أبو سيف، بتاريخ 3 فبراير 2015، من السفر لرام الله بغرض المشاركة في ورشة عمل حول آفاق انضمام فلسطين للمحكمة الجنائية الدولية. **المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إذ يدين منع عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، آمال حمد من السفر خلافاً للقانون، فإنه:**

1- يطالب النائب العام بالتدخل لوقف تلك الإجراءات واحترام حق المواطنين بالسفر وحرية التنقل المكفولة وفق القانون الأساسي الفلسطيني والمعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات العلاقة.

البيان	العدد	في المنطقة العازلة البرية	في المنطقة العازلة البحرية
حوادث اعتقال	5	5	0
معتقلون	8	8	0
معتقلون من الأطفال	2	2	0
معتقلون من النساء	0	0	0

ملاحظة :

من بين المعتقلين اثنان من التجار علي معبر إيرز بيت حانون
*** **

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بيان صحفي

المركز يدين منع عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، آمال حمد، من السفر عبر معبر بيت حانون

يدين المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان منع الأجهزة الأمنية في غزة آمال حمد، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، من السفر إلى الضفة الغربية عبر معبر بيت حانون (إيرز)، شمال قطاع غزة. ويطالب المركز النائب العام والجهات المختصة بالتدخل لوقف تلك الإجراءات، واحترام حق المواطنين في السفر وحرية التنقل المكفولة دستورياً ووفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ووفقاً لتحقيقات المركز، ففي صباح أمس الأول الأحد الموافق 15 مارس 2015،

2- يؤكد بأن قرار منع السفر وتقييد الحق في حرية التنقل لا يكون إلا بأمر قضائي وفق نص المادة (11 بند 2) من القانون الأساسي الفلسطيني.

3- يرى في تلك الإجراءات قيوداً إضافية غير مقبولة على حرية حركة وتنقل الأفراد، والتي تضاف إلى جملة القيود التي يعاني منها سكان قطاع غزة جراء الحصار المفروض على القطاع.

4- يدعو الجهات المختصة في غزة لاحترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والقانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية، والقوانين ذات العلاقة.

*** **

**المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
جرائم الحرب الإسرائيلية تتواصل في
الأرض الفلسطينية المحتلة**

● استمرار إطلاق النار باتجاه المناطق الحدودية في قطاع غزة دون وقوع إصابات

- إحراق سيارة مدنية تعرضت لإطلاق النار شمالي القطاع

● استمرار استخدام القوة المفرطة ضد مسيرات الاحتجاج السلمي في الضفة الغربية

- إصابة (3) متظاهرين في مسيرتي النبي صالح، وكفر قدوم الأسبوعيتين

- إصابة (12) مدنياً فلسطينياً، بينهم (3) أطفال، في مسيرات احتجاجية أخرى

● قوات الاحتلال تنفذ (65) عملية توغل في الضفة الغربية، و(7) عمليات في القدس

- اعتقال (60) مواطناً فلسطينياً، من بينهم (16) طفلاً وسيدتان
- من بين المعتقلين (27) مواطناً، من بينهم (15) طفلاً والسيدتان، اعتقلوا في مدينة القدس المحتلة

● الأعمال الاستيطانية واعتداءات

المستوطنين تتواصل في الضفة الغربية

- تجريف تجمع سكني لرعاة الأغنام في خربة مكحول في الأغوار الشمالية، وتشريد أربع عائلات قوامها (13) فرداً

- تجريف بركس في منطقة الفارسية، ومصادرة صهريجي مياه

- تحطّم زجاج سيارة رشقها

المستوطنون جنوبي جنين دون إصابات

● قوات الاحتلال الإسرائيلي تواصل

إجراءات تهويدها لمدينة القدس الشرقية المحتلة

- شرطة الاحتلال تُمكّن جمعية (العاد) الاستيطانية من الاستيلاء على 3 شقق سكنية في بلدة سلوان

- قوات الاحتلال تحاول إخلاء منزل في البلدة القديمة من مدينة القدس المحتلة لصالح المستوطنين

- احتجاز ثماني حافلات من قرية صور باهر كانت في طريقها للمسجد الأقصى في المدينة

● بحرية الاحتلال تواصل استهداف

صيادي الأسماك الفلسطينيين في عرض البحر

- استمرار إطلاق النار تجاه قوارب الصيد دون وقوع إصابات

الموقع بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية تشهد حملات إسرائيلية محمومة، بهدف تفريغها من سكانها الفلسطينيين لصالح مشاريع التوسع الاستيطاني، وفي مقدمة تلك المناطق مدينة القدس الشرقية المحتلة وضواحيها.

من جانب آخر، يواصل المستوطنون الإسرائيليون في أراضي الضفة الفلسطينية المحتلة جرائمهم المنظمة التي ينفذونها ضد المدنيين الفلسطينيين، وممتلكاتهم. وتأتي هذه الاعتداءات في ظل التحريض الذي تمارسه الحكومة الإسرائيلية ضد السلطة، ما يشكل عامل تشجيع للمستوطنين لمواصلة اعتداءاتهم. وعادة ما تتم تلك الجرائم على مرأى ومسمع من قوات الاحتلال التي توفر حماية دائمة لهم، كما وإنها تتجاهل التحقيق في الشكاوى التي يتقدم بها المدنيون الفلسطينيون ضد المعتدين من المستوطنين. تقترب تلك الجرائم في ظل صمت دولي وعربي رسمي مطبق، مما يشجع دولة الاحتلال على اقتراف المزيد منها، ويعزز من ممارساتها على أنها دولة فوق القانون.

*** **

**المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
المركز يدين الإفراط في استخدام القوة من
قبل شرطة غزة في التعامل مع تظاهرة
خرجت في بلدة خزاعة للاحتجاج عن
انقطاع التيار الكهربائي**

• قوات الاحتلال تواصل حصارها الجائر على قطاع غزة، وتشدد منه في الضفة الغربية

- إقامة العديد من الحواجز الطيارة في الضفة، وإعاقة حركة مرور المواطنين الفلسطينيين
- اعتقال (12) مواطناً، من بينهم (8) أطفال على الحواجز العسكرية الداخلية، والمعابر الحدودية
- قوات الاحتلال تعتقل تاجراً عن معبر بيت حانون (ايرز) شمالي القطاع
ملخص: واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، خلال الفترة التي يغطيها التقرير الحالي (2015/3/12 - 2015/3/18) اقتراف المزيد من جرائم حربها في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفضلاً عن استمرارها في فرض حصارها الجائر على قطاع غزة منذ نحو ثماني سنوات، تواصل تلك القوات فرض المزيد من العقوبات على السكان المدنيين، في إطار سياسة العقاب الجماعي المخالفة لكافة القوانين الدولية والإنسانية في الضفة الغربية.

وفي إطار سياستها المنهجية باستخدام القوة المفرطة ضد مسيرات الاحتجاج السلمية التي ينظمها المدنيون الفلسطينيون، كثفت قوات الاحتلال الإسرائيلي من استخدامها للقوة المفرطة لتفريق المشاركين في مسيرات الاحتجاج السلمية التي جرى تنظيمها في الضفة الغربية ضد الأعمال الاستيطانية وبناء جدار الضم (الفاصل). هذا ولا تزال مناطق الضفة الغربية المصنفة في منطقة (C) وفق اتفاق أوسلو

جيهان وصفي حمدان النجار، وهي في داخل الكرفان الذي تعيش فيه، وأصيبت برضوض. وقد اعتقلت الشرطة ستة مواطنين على الأقل بينهم طفل وهم:

- أشرف خليل حمدان النجار، 44 عاماً.
- نضال عادل محمد قديح، 25 عاماً.
- أحمد محمد حسين النجار، 30 عاماً.
- أيمن محمد حسين النجار، 22 عاماً.
- يامن شوقي حمدان النجار، 14 عاماً.
- محمد خالد إبراهيم النجار، 25 عاماً.

ومن الجدير بالذكر أن المتظاهرين الذين تم الاعتداء عليهم، يسكنون في الكرفانات التي خصصتها وزارة الأشغال لإيواء المهدمة بيوتهم جراء الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة. وأفاد سكان المنطقة أن خدمة الكهرباء لا تصل إليهم في الكرفانات، مما حدا بهم إلى مد خطوط خاصة بهم بشكل مباشر من خط الكهرباء العام، وذكروا أن شركة الكهرباء قد فصلت عنهم الخط لتقوم بدمجهم ضمن شبكة كهرباء البلدة، إلا أنها تأخرت في ذلك. وفي المقابل، أفادت مصادر من شركة الكهرباء أن القطع ناتج عن زيادة الأحمال. يؤكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على حق المواطنين في التجمع السلمي بموجب المادة (26) من القانون الأساسي الفلسطيني، وقانون الاجتماعات العامة الذي اعطى المواطنين هذا الحق، لا تحده الإجراءات وإنما تنظمه فقط. ويشدد المركز على حق المواطنين في سلامة جسدكم وحقهم في عدم التعرض للمعاملة القاسية واللاإنسانية على يد أفراد الشرطة، وعدم جواز استخدام القوة المفرطة في فرض الأمن، وفق ما نصت

يدين المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان استخدام الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة للقوة المفرطة في التعامل مع المتظاهرين، الذين خرجوا في بلدة خزاعة أمس، واعتقال بعضهم، ليطالبوا بحل مشكلة انقطاع التيار الكهربائي بشكل شبه دائم عن منطقة سكنهم. ويطالب النيابة العامة في غزة بالتحقيق في الحادثة، واحترام القانون الفلسطيني والمعايير الدولية في التعامل مع الحق في التجمع السلمي.

وكانت الشرطة في بلدة خزاعة قد قامت بالاعتداء بالضرب على عدد من المواطنين، واعتقلت آخرين، خلال تظاهرة عفوية خرجت في البلدة للمطالبة بحل مشكلة انقطاع التيار الكهربائي عن منطقتهم لساعات طويلة. وكان عشرات المواطنين من بلدة خزاعة شرق مدينة خان يونس، جنوب قطاع غزة، قد احتشدوا في حوالي الساعة 5:30 مساءً يوم الاثنين الموافق 23 مارس 2015، في شوارع البلدة احتجاجاً على انقطاع التيار الكهربائي عن البلدة لساعات طويلة. ومن ثم زاد عددهم إلى مئات، وقام بعض الشباب بإشعال الإطارات. وحضرت إلى المكان أربع سيارات شرطة، وقام من فيها بمحاولة تفريق المتظاهرين، وملاحقة المشاركين والاعتداء عليهم بالضرب المبرح، مما أدى إلى نقل ثلاثة منهم إلى مستشفى ناصر لتلقي العلاج. وكان من ضمن المعتدى عليهم المواطنة عزة يوسف عبد الرحمن النجار، 23 عاماً، وهي حامل، حيث تم ضربها بالعصي ودفعتها حتى فقدت الوعي، وتم الاعتداء على زوجها وهو يعاني من إعاقة حركية. كما تم الاعتداء على المواطنة

ونحن سعداء بأننا إستطعنا أن نوفر لهم هذه الفرصة الآن."

عقدت حفل الإفتتاح بوجود مسؤولون من الحكومة وقطاع التعليم من بغداد وأربيل. وايضاً تخلل هذا الحفل الذي شارك به الطلاب والأهالي والمعلمون بالإضافة الى الناشطين في المجال الإنساني من المنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني، جولة ميدانية وجمله من الأنشطة الطلابية. ومن جانبه، قال مستشار وزير التربية والتعليم في كردستان السيد زياد عبد القادر أن "تزايد عدد النازحين في كردستان يخلق تحدي صعب لكردستان في توفير الفرص التعليمية لجميع الشباب النازحين" وأعرب أيضاً عن تقديره للمملكة العربية السعودية لتمويل بناء خمسة مدارس جديدة في خمسة مخيمات : مخيم الباهاركا في أربيل، مخي مداودية وكبرفي دهوك، مخيم تاسولية في السليمانية ومخيم سوق العصري في البصرة بالإضافة الى ترميم 16 مدرسة ثانوية في المجتمعات المضيفة فيدهوك.

في كلمته الافتتاحية، صرح السيد عبدالعزیز ساتوري، مدير عام الإمتحانات وممثلو وزارة التربية والتعليم في حكومة العراق أن "حكومة إقليم كردستان ووزارة التربية والتعليم يدركون أهمية فتح مدارس لشباب وأطفال مجتمع النازحين لتمكينهم من مواصلة تعليمهم مساعدتهم على إستعادة الإحساس بالحياة الطبيعية". تستضيف المدرسة حوالي 500 طالب و 20 معلم على فترتين وتتكون من ستة قاعات دراسية وعشرة دورات مياه

عليه المعايير الدولية لحقوق الإنسان، سيما المادة (7) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. ووفق المعطيات السابقة يطالب المركز:

- يطالب النيابة العامة في غزة بالتحقيق مع أفراد الشرطة الذين قاموا بالاعتداء على المواطنين، وتقديمهم للتحقيق لمحاسبتهم وفق القانون.
- يطالب الأجهزة الأمنية في غزة باحترام القانون والمعايير الدولية في التعامل مع الحق في التجمع السلمي. يطالب بإطلاق سراح المعتقلين فوراً، إذا لم يثبت تورطهم في أي جرم يبرر اعتقالهم.

*** **

بيان صحفي للنشر الفوري

تفتتح اليونسكو مدرسة ثانوية في مخيم

باهاركا في كردستان

أربيل، 17 مارس – إحتفلت اليونسكو

وشركائها اليوم مع الطلاب والمعلمين

افتتاح مدرسة باهاركا الثانوية للنازحين

العراقيين في مخيم باهاركا في أربيل،

كردستان. إنشاء وإفتتاح المدرسة يمثل

إنجازاً رئيسياً في جهود اليونسكو لتوفير

التعليم الثانوي النوعي للشباب النازحين

وضمن تكافؤ الفرص بين الفتيات

والصبيان.

وقال مدير مكتب اليونسكو للعراق، اكسل

بلات في خطابه الإفتتاحي بأن "الشباب في

مخيم باهاركا كما هو الحال في العديد من

المخيمات الأخرى في شمال العراق

معرضون لخطر فقدان كل شيء، يريدون

الذهاب ويحتاجونالذهاب إلى المدرسة

الثانوية لأجل إعطاء فرص جديدة لأكثر عدد ممكن من الشباب والشابات".
*** **

بيان مشترك من 13 منظمة وطنية وإقليمية ودولية على مجلس حقوق الإنسان مواجهة الإفلات من العقاب عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في ليبيا

في خضم المناقشات الجارية بمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بشأن ليبيا، ندعو نحن، منظمات حقوق الإنسان الموقعة أدناه، الدول الأعضاء في المجلس لدعم إنشاء آلية ذات ولاية مستقلة، لتقصي الحقائق والتحقيق في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني في البلاد، منذ نهاية ولاية لجنة التحقيق الدولية السابقة في عام 2012؛ وذلك بهدف تحديد المسؤولين عن الانتهاكات و ضمان المساءلة والعدالة والتعويض.

إن إجراء تحقيق مستقل وفعال وشفاف في الانتهاكات الماضية والجارية، يلعب دوراً حاسماً في للوصول لاتفاق دائم في سياق الحوار السياسي الجاري، و ضمان تنفيذ بنود الاتفاق، الذي يتضمن على قائمة أولوياته : تشكيل حكومة وحدة وطنية، التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار والحفاظ على أعمال جمعية صياغة الدستور بمنأى عن الصراع السياسي والمسلح. إذ ينبغي أن تدرك جميع الفصائل المسلحة –التابعة للدولة و الخارجة عنها– والتي تبسط سيطرتها علي مختلف مناطق ليبيا أن أفعالهم يجري رصدها والتحقيق

بالإضافة الى منطقة للعب وغرفة مشتركة للمعلمين .

منجهة اخرى، هنا محافظ أربيل السيد سارباست المخيم على إنشاء هذه المدرسة، مؤكداً دورها المهم كأول مدرسة ثانوية في المخيم مشيراً بأن "إنشاء المدرسة سيوفر على الأهالي والطلبة السفر لمدة ساعتين يومياً للوصول إلى المدارس الثانوية في أربيل"

تعتبر العراق حالياً من أكبر دول العالم احتواءً للنازحين ، ولهاذا تواصل اليونسكو بتركيز جهودها على توفير التعليم الثانوي للشباب النازحين في كردستان والعراق.

تأتي افتتاح المدرسة من ضمن إطار مشروع "توفير فرص الحصول على التعليم النوعي للمراهقين والشباب في المناطق المتضررة من النزاع في العراق" ممولاً من قبل المملكة العربية السعودية.

يهدف المشروع على جلب الإحساس بالحياة الطبيعية والإستقرار الى حياة النازحين العراقيين وايضاً يهدف الى ضمان جيل كامل من العراقيين حقهم الأساسي في التعليم النوعي وعدم حرمانهم من هذا الحق. تحدثت المديرية العامة لليونسكو إيرينا بوكوفا عن أهمية توفير فرص التعليم لأطفال وشباب مجتمع النازحين في زيارتها الى موقع بناء المدرسة في نوفمبر 2014 قائلاً "إنّ

التعليم يشكل حقاً إنسانياً أساسياً لكم وللعراق برمته – وهو أيضاً ضرورة ملحة لتحقيق التنمية وإرساء الأمن. ولهاذا السبب تقوم اليونسكو ببناء هذه المدرسة

عن العديد من الانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان في جميع أنحاء ليبيا، مثل استهداف المدنيين - ومن ضمنهم المدافعون عن حقوق الإنسان والنساء والأطفال والأقليات والأجانب - بالإضافة إلى استهداف البنية التحتية الحيوية ومؤسسات الدولة الرئيسية؛ ويتضمن ذلك الهجمات الموثقة على المرافق الطبية والوزارات^[2] والمحاكم^[3] والمطارات المستخدمة في الطيران المدني، فضلاً عن المدارس و المؤسسات الإعلامية وحقول النفط.

ومن المثير للدهشة والقلق، أنه على الرغم مما سبق، فإن أكثر من 200 ألف مقاتل وعضو في الجماعات المسلحة المختلفة مستمرون في تلقي أموال من الدولة المركزية - وفقاً لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا^[4] وقد استخدم عدد من الأطراف الممثلين في الحوار السياسي الأحداث الجارية مثل الهجمات العشوائية على المدنيين والأحياء السكنية؛ بغرض فرض السيطرة وإخضاع كل طرف لمطالب الآخر.

إن المنظمات الموقعة تحت المجلس على تذكير ليبيا بالتزامها المتعلقة بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية (ICC)، وفقاً للولاية الممنوحة للمحكمة من خلال قرار مجلس الأمن رقم 2174 و1970، للتحقيق في جميع حالات الجرائم الدولية المزعومة، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، التي وقعت في ليبيا منذ فبراير 2011. ونحن نلاحظ بقلق بالغ أن المحكمة الجنائية الدولية لم تتخذ أية خطوات أو

فيها، وأن المساءلة عن الجرائم التي يرتكبونها إمكانية حقيقية. منذ تصاعد القتال في ليبيا بين المجموعات المسلحة في مايو 2014، ارتفعت وتيرة الانتهاكات الجسيمة واسعة النطاق والمستمرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وذلك في سياق إفلات كامل من العقاب لكل الأطراف الفاعلة. فعلى مدار عام 2014، قُتل المئات من المدنيين، وشُرد أكثر من 400 ألف شخص داخلياً عبر 25 مدينة في البلاد. وفي الوقت الحالي تتزايد الهجمات المباشرة والعشوائية بحق المدنيين، وعمليات القتل خارج نطاق القانون والختف والاختفاء القسري والتشريد والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة المهينة، بالإضافة إلى استهداف الجهات الفاعلة من المجتمع المدني والصحفيين ووسائل الإعلام، فضلاً عن الاعتقال التعسفي.

ومن المثير للقلق انتشار مزاعم بوجود مخازن للأسلحة الكيميائية،^[1] بما في ذلك غاز الخردل وغاز الأعصاب (سارين) تعود إلى عهد القذافي؛ ومن ثم فهناك مخاوف حقيقية أن تصل تلك الأسلحة الكيميائية - في ظل الوضع الأمني المتدهور - إلى أيدي الفصائل المسلحة المختلفة.

إن الوضع في ليبيا الآن قد تحول من أزمة سياسية مدعومة باشتباكات مسلحة، إلى نزاع مسلح متكامل، حيث ظهر قادة الجماعات المسلحة وحلفائهما كأصحاب السلطة الحقيقية على الأرض. وتعد الجماعات المسلحة مسؤولة بشكل مباشر

مباشر – ضمن ولاية المجلس التي تتضمن "معالجة حالات انتهاك حقوق الإنسان، بما فيها الانتهاكات الجسيمة والمنهجية، وتقديم توصيات في هذا الشأن"، بالإضافة إلى "الاستجابة الفورية لحالات الطوارئ في مجال حقوق الإنسان".

إن استجابة المجلس لأزمة حقوق الإنسان في ليبيا يجب أن تمثل انعكاساً لتفاقم الأزمة على نحو خطير، ومن ثم فإننا ندعو إلى آلية ذات موارد كافية ومستقلة للتحقيق.

المنظمات الموقعة:

1. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
2. الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان
3. شبكة مدافع للمدافعين عن حقوق الإنسان
4. الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان
5. اللجنة الدولية للحقوقيين
6. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
7. محامون من أجل العدالة في ليبيا
8. ملتقى المنظمات الأسيوية لحقوق الإنسان والتنمية – Forum Asia
9. منظمة الرحمة الليبية للدفاع عن المهجرين قسرياً
10. المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب
11. المنظمة الليبية للقضاء
12. المنظمة الليبية للمساعدة القانونية
13. منظمة مراسلون بلا حدود

تحقيقات في الانتهاكات الجارية الآن في ليبيا برغم أن تلك الانتهاكات تقع تحت ولايتها الحالية.

كانت المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية (ICC) قد أكدت في تقريرها الأخير إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن الوضع في ليبيا يشهد "تدهوراً مقلّماً"، ودعت إلى إنشاء مجموعة اتصال دولية معنية بقضايا العدالة، يمكن من خلالها تقديم الدعم القانوني والفني وغيره من أشكال الدعم إلى ليبيا، كما أكدت على التزام المحكمة "بضمان احترام وتعزيز العدالة والمساءلة في ليبيا" [5].

في هذا السياق، فإن منظمات حقوق الإنسان الموقعة أدناه، تؤكد أن مئات البلاغات عن مزاعم بانتهاكات جسيمة، بما في ذلك عمليات قتل خارج نطاق القانون، و استخدام منهجي للتعذيب واعتقال تعسفي؛ قد قدمت إلى مكتب المدعي العام في ليبيا، خلال الفترة بين 2012 و 2014 ضد عدد من الجماعات المسلحة، ولكنه لم تتخذ أي تدابير ملموسة نحو تحقيق العدالة والمساءلة حتى الآن، كذا فإن المحاكم الوطنية في ليبيا تقف عاجزة عن ملاحقة الجناة المزعوم ارتكابهم جرائم خطيرة بسبب التهديد المستمر للقضاة، المحامين و أعضاء النيابة العامة من قبل الجماعات المسلحة المختلفة. إن جهود مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، لمعالجة الوضع في ليبيا من خلال تقديم المساعدة الفنية، لم تعد كافية، بما يعكس خطورة أو إلحاح الوضع على الأرض. فحماية حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية المستمرة في ليبيا تقع – بشكل

*** **

الشبكة الأوروبية – المتوسطة لحقوق الإنسان

إن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والشبكة الأورو-متوسطة لحقوق الإنسان وشركائهما السوريين يرحبون بتقرير لجنة التحقيق بشأن سوريا، ويثمنون الجهود الكبيرة التي بذلتها اللجنة للكشف عن الانتهاكات الجسيمة والجرائم الدولية المرتكبة في سوريا.

ولكن فيما تحل الذكرى الرابعة لانطلاق حركة الاحتجاجات السلمية للمطالبة بالاصلاحات الديمقراطية في سوريا، تعاني البلاد من نزاع عسكري عنيف ومدمر أسفر عن معاناة وتشريد للمواطنين السوريين على نحو غير مسبوق، وتشعر منظماتنا بالعجز من جراء تقصير المجتمع الدولي في التصدي لثقافة الإفلات من العقاب المتجذرة بعمق، وحماية المدنيين في سياق يكشف إخفاق الحكومة السورية والأطراف المتحاربة الأخرى إخفاقا ذريعاً في الامتثال لالتزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني.

فمن جانب تواصل الحكومة السورية تنفيذ سياسة منهجية في شن الهجمات غير المتناسبة، ودون تمييز، ضد المناطق المأهولة بالمدنيين، مثل حلب ودرعا وريف دمشق، الأمر الذي يسفر عن خسائر فادحة للسكان، علماً بأن استخدام القوات الحكومية المتكرر للأسلحة المحظورة دولياً، بما فيها براميل المتفجرات، والذخائر العنقودية، والغازات السامة، إضافة إلى الاستخدام المزدوج للحصار العسكري

طويل الأجل والقصف الجوي ضد مجتمعات محلية بأكملها يمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، وبصفة محددة لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2139. وعلى الجانب الآخر تواصل الجماعات المسلحة المتطرفة – التي ظهرت في البلد خلال العامين الماضيين تفويض الحريات الأساسية إلى حد كبير في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وذلك من خلال فرض تفسير متشدد للشريعة الإسلامية. وما انفك ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية يرتكب عمليات إعدام علنية ضد رجال ونساء، كما أجبر السكان على النزوح بسبب انتمائاتهم الإثنية أو الدينية- بمن فيهم الأكراد والمسيحيين الأشوريين- ودمر أماكن عبادة، إلى جانب فظائع أخرى تهدف إلى بث الرعب بين السكان.

في حين تواصل الحكومة السورية احتجازها التعسفي لآلاف المدنيين، بمن فيهم نشطاء سلميين، يتعرضون لتعذيب قاتل، ناهيك عن تعرض المدنيين السوريين لعمليات اختطاف على يد الجماعات المسلحة، من بينهم ما وقع مؤخرا لـ 235 شخصا من المسيحيين الأشوريين الذي اختطفوا على يد تنظيم الدولة الإسلامية في الحسكة، وكذلك المدافعة عن حقوق الإنسان، رزان زيتونة، وزملائها.

السيد الرئيس

إن تعدد الجهات التي ترتكب جرائم دولية في سوريا أن يؤدي إلى تغاضي المجتمع الدولي عن الانتهاكات المتواصلة التي

ترتكبها الحكومة السورية ضد المدنيين . ونحن نطالب لجنة التحقيق بشأن سوريا، بتكثيف جهودها الرامية إلى حماية المدنيين وذلك من خلال الإعلان عن قائمة أسماء الضحايا التي وثقتها، وخصوصا ضحايا عمليات الاختفاء القسري.

في حين نكرر دعوتنا إلى المجلس أن يطلب بحزم من مجلس الأمن إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، كما تشجع منظماتنا الدول المستعدة لتطبيق الولاية القضائية العالمية، على التحقيق في قضايا مرتكبي الجرائم الدولية المزعومة في سوريا من أجل وضع حد للإفلات من العقاب المهيم على الأزمة السورية.

السيد رئيس اللجنة

في سبتمبر الماضي، ألزمت اللجنة نفسها في تقريرها المقدم إلى هذه الجلسة بالتطرق إلى وضعية المدافعين عن حقوق الإنسان، فلماذا لم يحدث هذا؟ وكيف للمجتمع المدني أن يساعد اللجنة في تسليط الضوء على وضعية المدافعين عن حقوق الإنسان والعمل على توفير الحماية لهم وللضحايا الآخرين في البلاد؟

*** **

منظمة يمن تندد بجريمة الجمعة الدامية في مسجدي الحشوش وبدر والاستمرار في استهداف مجاميع المدنيين

تندد منظمة يمن للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية الجريمة النكراء التي استهدفت جموع المصلين في مسجد الحشوش ومسجد بدر بصنعاء من قبل انتحاريين اثناء صلاة الجمعة 20 مارس 2015 وفي حصيلة اولية وصل عدد

الضحايا الى 195 مدنيا و 335 جريح وهناك ضحايا من الاطفال، كما استهدف العلامة الدكتور المرتضى المحطوري من قبل انتحاري آخر والذي توفي جراء ذلك الانفجار، ويعتبر العلامة الدكتور المحطوري من الشخصيات الدينية البارزة في اليمن واستاذ الشريعة والقانون بجامعة صنعاء وخطيب مسجد بدر بصنعاء.

إن منظمة يمن للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية تعتبر هذه العمليات الانتحارية هدفها الزج بأبناء الشعب اليمني الواحد في صراعات تحت عناوين مذهبية أو مناطقية وتعمل على التعبئة للكرهية والتحريض وقتل الآخر

وتؤكد منظمة يمن أن استهداف هذه الجموع الكبيرة من المدنيين هي من الجرائم ضد الانسانية التي لا تسقط بالتقادم، كما ان استمرار الخلافات بين المكونات والاطراف السياسية ودعم بعض الاطراف للجماعات المتطرفة من اجل خلط الاوراق وكسب مزيد من المصالح ولو على حساب اشلاء المواطنين اليمنيين واستمرار هذه التوترات دون حل هو من الاسباب الخطيرة لتمزيق الوطن وتعايش الناس مع بعضهم البعض

ومن ذلك ما حدث يوم أمس في مدينة عدن من مواجهات دامية وسقوط ضحايا من جميع الاطراف ونهب المؤسسات العسكرية وإذكاء الصراع المناطقي بين المواطنين. إن منظمة يمن تحمل جميع الاطراف السياسية انفلات الأمن واستمرار التحريض والتعبئة عبر وسائل الاعلام، وتطالب جميع

وحمائيتهم، وعلى وجود اجماع لمكافحة الارهاب ومحاسبة من يدعمهم رحم الله الشهيد الخيواني ..
صادر عن منظمة يمن للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية
18 مارس 2015م

*** **

خبر صحفي

بالتزامن مع جلسة اعتماد تقرير مصر بألية الاستعراض الدوري الشامل وقفه لنشطاء ومصريين مقيمين بجنيف ضد العنف والإرهاب أمام مقر الأمم المتحدة

عقيل : الإرهاب لم يعد مرتبطاً بمسار سياسي معين والدليل " تونس "

19 مارس 2015

على هامش أعمال جلسة اعتماد تقرير مصر أمام آلية الاستعراض الدوري الشامل المقرر لها غدا الجمعة 20 مارس 2015 بمقر الأمم المتحدة بمدينة جنيف السويسرية، نظم عدد من النشطاء الحقوقيين والمصريين المقيمين بجنيف اليوم الخميس 19 مارس 2015 وقفة أمام المجلس للتنديد بالعنف والإرهاب ، والتعبير عن رفضهم للدعم والغطاء السياسي الذي توفره جماعة الإخوان المسلمين لمرتكبي أحداث العنف والإرهاب وقد صرح الناشط الحقوقي والمحامي بالنقض أيمن عقيل رئيس مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان وهو أحد الداعين للوقفة والمشاركين فيها ، بأن الوقفة تأتي في سياق إيمان عدد من النشطاء والحقوقيين

الاطراف بتحمل مسؤولياتهم تجاه البلد عبر الحوار والشراكة، كما وتحملهم مسؤولية التقاعس تجاه من يقومون بالعمليات الانتحارية والقتل وذبح المواطنين. صادر عن منظمة يمن للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية
صنعاء 20 مارس 2015م

*** **

منظمة يمن تدين اغتيال الخيواني وتطالب بضرورة تشكيل حكومة وطنية لتحمل مسؤولياتها

تدين منظمة يمن للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية خبر اغتيال الصحفي والسياسي عبدالكريم الخيواني والذي اغتيل على يد مسلحين على دراجة نارية واصيب برصاصة قاتلة في الرأس اليوم الأربعاء 18 مارس 2015م وتنعي منظمة يمن الصحفي والسياسي الخيواني الحاصل على جائزة من منظمة العفو الدولية وجائزة عربية وسفير النوايا الحسنة

وتحذر من استمرار عمليات الاغتيالات والتعبئة والتعبئة المضادة بين الاطراف السياسية والمتصارعة في اليمن ،ومن ثقافة التحريض و الكراهية بين الفرقاء السياسيين التي قد تكون نتائجها في معظم الاحيان تحريض بالقتل، داعية إلى تحكيم العقل وأن الوطن لا يحكم إلا بشراكة بين الجميع وليس طرف دون طرف وكما تؤكد منظمة يمن على موضوع هيكله قوات الأمن والجيش على اسس وطنية، وعلى ضرورة تشكيل حكومة وطنية من اجل تحمل مسؤولياتها تجاه المواطنين

والمصريين المقيمين بجنيف بحجم التحدي الذي يمثله الإرهاب على منظومة حقوق الإنسان في مصر ، لافتا إلى أن العنف والإرهاب لم يعد مرتبطا بمسار سياسي معين مدلا بالحادث الإرهابي البشع الذي شهدته العاصمة التونسية مؤخرا .

وقال عقيل أن تنظيم الوقفة بالتزامن مع جلسة اعتماد تقرير مصر امام آلية الاستعراض الدوري الشامل يؤكد على رسالة واضحة ومحددة ، وهو أن المصريين الذين قاموا بثورتين على الديكتاتورية وعلى الفاشية لن يصمتوا على خروقات حقوق الإنسان ، سواء التي يمكن ان ترتكبها بعض الأجهزة في الدولة، أو تلك الخروقات واسعة النطاق التي ترتكبها جماعات العنف والإرهاب السياسي خلال مرحلة ما بعد ثورة 30 يونيه 2013، مشيرا إلى أن الأخيرة كانت ولا تزال هي التهديد المباشر والأقوى للحق في الحياة وللحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يتطلع إليها المصريون .

واستشهد أيمن عقيل بالإحصائيات التي يصدرها مرصد الانتخابات البرلمانية التابع للمؤسسة ، والذي يشير إلى تصاعد محموم في أحداث العنف والتفجيرات ، حيث وصلت إلى 184 حالة خلال الفترة من 6-12 مارس 2015 مقارنة ب115 حالة في الأسبوع الماضي ، وقد وصل إجمال محاولات التفجير وأحداث العنف بشكل عام من اول يناير 2015 حتى الآن أكثر من 1000 حالة ، ولفت النظر إلى أن الغالبية العظمى من هذه التفجيرات وفقا

لإحصائيات المرصد تستهدف المدنيين والمنشآت الخدمية .

الجدير بالذكر أن الوقفة تضمنت رفع شعارات ولافتات وتوزيع صور على زائري مقر مجلي حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بجنيف ، تكشف عن هول الجرائم الإرهابية التي ارتكبت في مصر على مدار الشهور العشرين الماضية وراح ضحيتها مئات المواطنين الأبرياء فضلا عن رجال القوات المسلحة والشرطة ، بالإضافة إلى التخريب المتعمد للمنشآت العامة والمرافق الخدمية ودور العبادة ، كما تضمنت الوقفة رفع لافتات تؤكد على النهج غير السلمي لجماعات التطرف الديني على مدار تاريخها ، مدللة على ذلك باغتيالها للرئيس السادات ومعاداتها للحضارة الفرعونية التي يتباهي بها العالم .

*** **

الأمم المتحدة

طلب المشاركة للمجتمع المدني في دور

متحدث و في لجنة الاختيار : حدث

رئيس الجمعية العامة حول تعزيز التسامح

و التصالح يومي 21 و 22 ابريل

بناءً على طلب مكتب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، تسر دائرة الاتصال مع المنظمات الغير حكومية والتابعة للأمم المتحدة الإعلان عن فتح باب الترشح أمام المجتمع المدني لاختيار متحدث لمناظرة رئيس الجمعية حول بعض الموضوعات المتعلقة بتعزيز التسامح والتصالح . والتي ستقام خلال يومي 21 و 22 ابريل 2015 بمقر الامم المتحدة بنيويورك.

حول هذا الحدث:

التي تهدف الى تعزيز السلام والتسامح والى مواجهة تحديات و تهديدات كافة أشكال التطرف العنيف.

وسيركز اليوم الثاني للمناظرة (22 ابريل) على الحوار بين الأديان حيث سيكون هناك نقاشات فعالة مع رجال الفكر الديني حول موضوع عمل المجتمعات تجاه مواجهة التطرف العنيف. كما سيتم التركيز على دور رجال الفكر الديني في تعزيز قيم التسامح و التصالح

والتنوع، و حرية التعبير وحقوق الانسان. هذا وطبقا للمعايير الخاصة باختيار المتحدث، ينبغي على المتحدث ان تنطبق عليه الشروط

التالية:

أن يكون من أحد الدول النامية.
أن تكون لديه الخبرة العملية في مواجهة التطرف من خلال الحوار الديني أو غيره.
أن تكون لديه الخبرة في مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها النساء والشباب بصفة خاصة.
يمتلك خبرة في استخدام التعليم او تطوير وسائل التعليم لتعزيز التسامح و التصالح و مواجهة التطرف العنيف.

*** **

89 شارع عبد العزيز آل سعود – المنيل

الرقم البريدي 61-11559 مكتب بريد

الملك الصالح

بريد الكتروني:

aapso@idsc.net.eg

aapso@tedata.net.eg

website:www.aapsorg.org

فاكس: 23637361 (202)

يمر العالم بتحديات عميقة و معقدة بما فيها زيادة حدة التطرف، والصراعات القائمة على اختلاف وتضارب الهوية، والتوترات الدينية والثقافية. ولكي نتمكن من مواجهة هذه التحديات والتهديدات التي يواجهها شعوب العالم، فإنه من المفترض استخدام العديد من المناهج و الوسائل لتعزيز التسامح و التصالح، و احترام مختلف اللثقافات و حرية العقيدة والفكر والتعبير. ومن ضمن هذه المناهج و الوسائل تأتي عملية الحوار، بما فيه رجال الدين، بحيث يمثل الحوار وسيلة فعالة في بناء و تعزيز مجتمعات سلمية و متسامحة تدعم القيم الانسانية المشتركة.

تستعين المحاولات والجهود العالمية التي تسعى الى تعزيز قيم التسامح و التصالح بالاضافة إلى قيم التنوع الهائلة بالمناهج الجماعية والشاملة والقائمة على مبادئ الثقة و الحوار والتعاون بين الجهود على المستوى المحلي والإقليمي. لكي نتمكن من معالجة مشاكل التطرف والعنف، حيث يجب التركيز على الحكم الرشيد، وسلطة القانون، والتنمية المستدامة، واحترام حقوق الانسان، والمؤسسات الخاضعة للمسائلة، وضمان التوزيع العادل للخدمات، ودور الشباب، والنساء و الفئات المهمشة والمحرومة، و التعليم، والانظمة السياسية و الاقتصادية المفتوحة. وتمثل تلك المناظرة فرصة لتقوية إرادة جميع الدول الاعضاء و اعضاء المصلحة الآخرين لمواجهة قوى التطرف العنيف. حيث ستتوفر الفرصة للدول الأعضاء في اليوم الاول للمناظرة (21 ابريل، لمناقشة الاستراتيجيات العملية

تلغرافيا أفروآسيكو
تليفون 23622946-23636081(202)
ا. إيمان عبد المقصود